"للعقل العملي المحض"، ليس لديها ماتقوله ــ غياب الصلاحية القضائية أو القوة التنفيذية على أرض الواقع ــ عندما يتعلّق الأمر في البتّ في مسائل الخطأ والصواب حيال ما كان قد حدث بالفعل كنتيجة مباشرة لقرارات السياسة الأمريكية. لذلك قد يبدو أمراً ثانوياً ـ مجرّد "مغالطة تصنيفية" ـ أن تستحضر تلك القرارات التي سبقت الحرب، والتي أصدرتها الأمم المتحدة و قضت بإعطاء العقوبات فترة معقولة من أجل أن تفعل فعلها، وأن تدرك أن الولايات المتحدة قد شنّت هجومها الواسع النطاق في وقت توفّرت فيه أدلة كثيرة (كشفتها بمعظمها مصادر البنتاغون نفسه) بأنّ الحصار كان قد بدأ يعطي نتائج ملموسة، و تحديداً حرمان العسكرية العراقية من حيازة قطع تبديل وغيرها من أنواع الدّعم الروتينية.

بالطبع، هذا المنطق كان قد تغيّر بين ليلةٍ و ضحاها ــ وتغيرت معه الكثير من الحقائق والأرقام "المناسبة" ـ عندما عزمت إدارة بوش على شنّ الحرب و قرّرت بأنّ العقوبات كانت دائماً استراتيجية يائسة (لأنها بكلّ بساطة "غير قابة للتطبيق"). ولايمكن للمرء أن ينكر بأنّ ثمّة خلافات في وجهات النظر حول فاعلية هذه العقوبات واحتمالات تجنّب الحرب من خلال التقيّد بقرارت الأمم المتحدة. وثمّة طرح آخر يقول ــ يستند إلى أرضيات أخلاقية ــ بأنه، وبغضّ النظر عن فاعليتها العسكرية أو اللوجستيكية، فإنّ العقوبات ماتزال مبررة طالما أنها كانت ستلحق ضرراً كبيراً على القطاعات الأكثر فقراً في المجتمع العراقي، أولئك الذين سيكونون أوّل من سيعاني (كما دائماً) عندما ستُحوّل المساعدات الطبية والغذائية إلى استهلاكيات الجيش. ولكن، مرّةً أخرى، فإنّ الفكرة الرئيسية هنا ليست بأنّ هذه القضايا ستحلّ نهائياً من خلال تكريس حقائق القضية والقيام تالياً بمقاربة السؤال الأخلاقي على أسس الحقيقة التوضيحية المبرهنة ذاتياً. بل لابدّ أولاً من طرح شرطٍ متواضعٍ واحد (بالرغم من أنه مفصلي): وهو أننا لن نستطيع أصلاً البدء بمناقشة هذه القضايا بطريقة مسؤولة دون محاولة الفصل،